مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

أولويات السياسة الخارجية العراقية في حكومة السوداني

مصطفى السراي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

أولويات السياسة الخارجية العراقية في حكومة السوداني

مصطفى السراي*

يقوم العامل الخارجي بدور بارز في رسم سياسات الدولة العليا، واتّباعها نهجاً معيناً في التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية؛ لترابط السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية للدولة، لذا قام العامل الخارجي بدورٍ مهمٍّ وحساسٍ في رسم عراق ما بعد 2003، على الصعيد السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والدبلوماسي، وحتى على الجانب الاجتماعي، والديني—المذهبي، لذا تركّز الدولة عبر مؤسساتها الرسمية على مجموعة أولويات تتبعها ضمن السياسة الخارجية لها؛ لتحقيق أهداف إستراتيجية.

السياسة الخارجية في المنهاج الوزاري

قدَّم السيد محمد شياع السوداني منهاجه الوزاري لمجلس النواب في جلسة منح الثقة للكابينة الوزارية الجديدة، وتضمَّن المنهاج الوزاري الخطوط العامة لأهم الأولويات التي ستعمل الحكومة عليها في الجانب التنفيذي والتشريعي، وتضمَّن المنهاج الوزاري –أيضاً– ما يقارب ثلاث وعشرون فِقْرَة تعبّر عن رؤية الحكومة، وركّزت الفِقْرَة التاسع عشرة على العلاقات الخارجية بصورة منفصلة، إذ تضمَّنت ما يأتي[1]: تهدف الحكومة إلى تعزيز سيادة العراق، وحماية مصالحه على وَفْق الدستور العراقي، والمواثيق الدولية، وحماية الإنسان العراقي، وكرامته خارج العراق عن طريق:

– تعزيز العلاقات مع الدول على أساس مبدأ الاحترام المتبادَل، والمصالح المشتركة، وخصوصاً دول الجوار، ودول مجلس التعاون الخليجي، والدول العربية الشقيقة الأخرى.

– تفعيل دور العراق الريادي بالمنظمات العربية والإقليمية والدولية.

– اعتماد مبدأ عدم السماح بأن يكون العراق ممراً، أو مقراً للاعتداء على الدول الأخرى وَفْق ما نصَّ عليه الدستور، والطلب من الدول الأخرى المعاملة بالمثل، وعدم التدخل في الشؤون

1. المنهاج الوزاري، مكتب رئيس الوزراء العراقي، بغداد، 2022، متوفر على الرابط الآتي:
https//:www.pmo.iq/mnhaj.htm.

* باحث في الشأن السياسي.

الداخلية، وعدم الدخول في سياسة المحاور، واتباع سياسة الصداقة، والتعاون مع الجميع.

– حماية الإنسان العراقي وكرامته خارج العراق كما في الداخل من مسؤولية الحكومة، وعدُّ ذلك من صلب مسؤولية الحكومة وواجباتها، والعمل على أن تكون السفارات العراقية في الخارج بيوتاً للعراقيين فعلياً.

– تكثيف العمل الدبلوماسي مع الدول؛ لتسهيل منح تأشيرات الدخول للعراقيين، وأن يكون للجواز العراقي هيبته، واحترامه في دول العالم.

ونجد –عند النظر إلى هذه المبادئ– أنَّها عامة، وغير تفصيلية عن أولويات الحكومة، وستكون في أي جانب من جوانب العلاقات الخارجية، وما الرؤية التي ستُعْتَمَد في السياسة الخارجية؟ وهل العمل ذو الرؤية المتبعة؟ وهي العمل وَفْق سلوك خارجي محايد فقط، أم إنَّ الحكومة جادة في العمل على التحوُّل من اتباع السلوك الخارجي إلى صنع قرار خارجي، وصنع سياسة خارجية فعلية حقيقية؛ لمواجهة التحديات الخارجية، ولا سيَّما المرتبطة بالأمن القومي العراقي كالمياه والمجاميع الإرهابية.

أولويات الحكومة في القضايا الخارجية

تنطلق أولويات الحكومة الجديدة في القضايا الخارجية من تزايد التحديات الإستراتيجية للعراق، وتمثِّل هذه التحديات الخط الفاصل في علاقات العراق الخارجية، ومحور اهتمام السياسة الداخلية، والرأي العام، وحياة المواطنين العامة، وتمس أمن الدولة القومي، وبعضها يهدِّد وجود الدولة وكيانها، وأهم هذه القضايا هي:

أولاً: المياه

تُعدُّ مشكلة المياه من أهم التحديات للحكومة الجديدة، وكذلك تُعدُّ من سلَّم أولويات الحكومة على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ لأنَّها مشكلة ذات أبعاد خارجية بالدرجة الأولى؛ نتيجة البنية التكوينية للمياه العراقية، إذ إنَّ الموارد المائية في العراق معتمدة اعتماداً رئيساً على نهري دجلة والفرات اللذين يجريان من تركيا شمالًا باتجاه الجنوب، و ينبع نهر دجلة من جنوب شرق تركيا

ويبلغ طوله (1718) كيلومتر، ويُعدُّ ثاني أطول نهر جنوب غرب آسيا، وتبلغ مساحة حوضه (472.606) كيلومتر مربع، إذ يمر منه في تركيا (17%)، وفي سوريا (2%)، وإيران (29%) والعراق (52%)، أمَّا نهر الفرات فينبع أيضاً من جنوب شرق تركيا، ويبلغ طوله (2781) كيلومتر، ومساحة حوضه تبلغ (444000) كيلومتر مربع يقع (28%) منها في تركيا، و(17.1%) في سوريا، والمتبقي (39.9%) في العراق، وعلى هذا الأساس فإنَّ الموارد المائية للعراق مرتبطة بالعامل الخارجي؛ لسيطرة دول المنبع على مجرى نهري دجلة والفرات، وعليه فيمكن القول إنَّ مشكلة المياه في العراق مرتبطة بثلاث عوامل رئيسة، هي: الأول، عامل المناخ والتغيُّرات المناخية العالمية، ومشكلات الاحتباس الحراري وغيرها، والثاني، عامل محلي—داخلي مرتبط بسوء إدارة الموارد المائية، وسوء التخطيط الحكومي والمجتمعي؛ للحفاظ على الموارد المائية، والثالث عامل إقليمي (دول المنبع)؛ لأنَّ مصادر المياه العراقية خارج الحدود العراقية، وتتحكَّم بها دول أخرى، لا سيَّما تركيا وإيران، لذا فإنَّ المشكلة الكبرى هي مشكلة خارجية مع الدول المتحكمة في مجرى المياه، لا سيَّما مع تركيا.

إذ شكَّلت قضية المياه في العلاقات العراقية–التركية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وسلم أولويات التفكير الإستراتيجي لدى كلٍّ من البلدين (العراق وتركيا)، وهذا بالتأكيد نابع من المبررات، ويقع في مقدمتها أنَّ كل طرف ينظر للقضية من وجهة نظر مخالفة للآخر، فتركيا الدولة المنبع لنهري دجلة والفرات تنظر لمياهها أنَّها ثروة خاضعة لسيادتها وحدها، وغير ملزمة بأن تتقيَّد بأي أعراف، أو قوانين دولية تلزمها على الاعتراف بالحقوق المكتسبة لسوريا والعراق بنهري دجلة والفرات، كما أنَّ مشكلة المياه في حوض نهري دجلة والفرات ليست بالجديدة، بل قديمة تمتد إلى الحرب العالمية بعد انهيار الكيان السياسي للدولة العثمانية من قيام دول جديدة، اختصت أولاها، تركيا بمجرى النهرين، والثانية، سوريا، بالمجرى الأوسط للفرات، في حين ظل المجرى الأسفل من الأراضي العراقية، وتغيرت الطبيعة القانونية للنهرين، وأصبح استغلالهما يخضع لحقوق الدول المتشاركة، وعليه أخذت تركيا تُقِيم السدود على النهرين بدأً من سد (الغاب)؛ ممَّا سبَّب توتُّراً دائماً في العلاقات العراقية–التركية؛ بسبب قضية المياه، إذ كان آخرها بناء سد (اليسو) في آب/ أغسطس من العام 2006، ويُعدُّ هذا أكبر مشكلة تواجه العراق؛ لأنَّه قلَّل نسبة المياه الداخلة للحوض العراقي من (20,93 مليار متر مكعب في السنة) إلى (9,7 مليار م3 في السنة)، أي: ما

يشكِّل نسبة (47%) من الإيراد السنوي لنهر دجلة، الأمر الذي عاد بالآثار الجانبية الخطرة على العراق، من أهمِّها التصحُّر والهجرة، هذه المشكلات التي ستولِّد أزمات داخلية تهدِّد وجود الدولة، وعيش مواطنيها، واستمرار نبض الحياة فيها، ما لم تعالج مع دول المنبع لنهري دجلة والفرات، ومحاولة زيادة كميات المياه الداخلة للعراق، وتكون عبر سلسلة مفاوضات دبلوماسية عالية المستوى تبدأ بالشخوص الدبلوماسيين (رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزيري الخارجية والموارد المائية) وتنتهي بالبعثات الدبلوماسية.

ثانياً: الإرهاب والحدود

يشكِّل عامل الإرهاب بصورة الحالية (تنظيم داعش الإرهابي) الأولوية الأهم للحكومة العراقية؛ للتخلِّص من الخلايا العسكرية النائمة لهذا التنظيم، وكذلك الخلايا الفكرية والمذهبية التي أسَّسَت له، إذ إنَّ سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على هذه المدن كانت لها أبعاد خارجية، واستعادة هذه المدن من هذا التنظيم الإرهابي كانت بدعم خارجي، لذا فإنَّ تنسيق العمل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية سيتوقَّف عليه اتجاه الوضع الأمني العراقي المستقبلي بصورة كبيرة، من حيث نجاح الخطط المستقبلية، واستقرار الأوضاع واستتباب الأمن الداخلي، إذ إنَّ مشكلة الأمن في العراق كامنٌ في أنَّها قضية داخلية، لكن الأبعاد الخارجية لها التأثير الأكبر عليها، وكذا فيما يخص القضية الكردية، ووجود عناصر حزب العمال الكردستاني (PPK) في شمال العراق، وما يشكِّله من خطر على الدول الإقليمية لا سيَّما تركيا وإيران، وفيما يخص قضية الدولة الكردية وحقوق الأقلية الكردية في هذه الدول التي تعد أنَّ وجود مثل هذه التنظيمات هو تهديد لأمنها القومي؛ لأنَّها تُعدُّ منظمات إرهابية مصنَّفة من قبلهم، ومن قبل الدول الغربية على أساس ذلك، وكذا إيران التي تصنِّف حزب العمال الكردستاني (PPK) بالمجاميع الإرهابية، وتتهم دول معادية لها بتمويل هذه المجاميع، ومن أهمِّها الكيان الصهيوني (إسرائيل)، ومع هذا لم تتخذ الحكومة العراقية الاتحادية أو حكومة إقليم كردستان أي إجراءات حقيقية رادعة، أو مكافحة وجود هذه العناصر لما سمح للدول المجاورة استخدام حق الدفاع؛ لسلامة أراضيها، وأمنها القومي، لا سيَّما تركيا التي تعتمد على اتفاقية (المطاردة الحثيثة) الموقَّعة بينها وبين العراق في 15 تشرين الأول 1984 التي تسمح لتركيا بمطاردة عناصر (PPK) داخل الأراضي العراقية، فنفَّذت تركيا ما يقارب (10) عمليات

عسكرية رسمية منذ عام 2004 إلى 2022 في شمال العراق من غير الضربات المنفردة، وكذا أمر لإيران التي تمارس ضربات منفردة داخل الأراضي العراقية، ممَّا ينطوي على بعدينِ الأول مرتبط بالسيادة العراقية المستباحة من قبل دول الجوار، والآخر الأمن القومي العراقي والإقليمي لدول المجاورة؛ بسبب وجود هكذا عناصر، إذ لم يتضمن المنهاج الوزاري أي فِقْرَة تؤكِّد معالجة هذا الأمر، أو إيجاد طرائق مكافحته، أو آليات تنسيق مع الدول لهذه القضايا سوى ما تضمنته النقطة (أولاً) من الفِقْرَة واحد وعشرين من المنهاج الوزاري الذي أكَّدت (مواصلة الحوار مع دول التحالف الدولي بشأن وجود القوات الدولية في العراق وَفْقاً لما تحدِّده الحاجة ومتطلبات ديمومة الأمن والاستقرار، ويُحدَّد هذا عن طريق تقديرات الأجهزة الأمنية ضمن رؤية مهنية، وبما يحفظ سيادة العراق ووحدته)، ويدور هذا عن قوات التحالف الدولي المشكَّلَة لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي، ليس هذا فحسب، وإنَّما تشكِّل قضية (سنجار) محور الاهتمام الأكبر في قضية تأمين الحدود، والأمن القومي العراقي، والإقليمي للدول المجاورة؛ لما تنطوي عليه مدينة سنجار من أهمية جيوإستراتيجية وجيوأمنية كبيرة فهي تمثِّل منطقة رخوة للحكومة الاتحادية؛ لأنَّها ضمن المناطق المتنازع عليها بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم، وكذلك وجود لعناصر تنظيم داعش الإرهابي النائمة، ووجود عناصر حزب العمال الكردستاني (PPK) في منطقة جبل سنجار، إذ جعلت هذه الثلاثية من سنجار مثلث ثلاثي في قلب الأمن القومي الداخلي والخارجي، فضلاً عن الجانب السياسي والاقتصادي، إذ تتذرَّع تركيا بوجود عناصر (PPK) لضمان وجود قواتها في سنجار، وممارسة ضربات وقائية هناك؛ لتأمين الأمن الجغرافي لتركيا؛ لما تمثِّله سنجار من ثقل إستراتيجي لتركيا. فضلاً عن إيران التي ترى في سنجار فرصةً ذهبيةً لمد النفوذ الإيراني إلى سوريا وبيروت، وتعدُّها شرياناً واصلاً بينها وبين أهدافها، وخصوصاً على سيطرة بعض الفصائل المسلحة التي تدين بالولاء والعلاقة مع إيرا؛ ممَّا يسهِّل لها العبور والنفوذ؛ نتيجة ضعف الوجود الحكومي المركزي، والتنازع مع قوات الإقليم (البيشمركة) حول تأمين المدنية وسلامتها، ممَّا يحتاج إلى سياسة خارجية فعالة قوية رسمية وغير رسمية؛ لمعالجة الآثار المترتبة على وجود القوات الأجنبية، وإعادة تموضع القوات الاتحادية.

ثالثاً: المصالح المشتركة

السيلسة الخارجية هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل عن طريقها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملاكه من مبدأ السيادة والإمكانيات

المادية والعسكرية، لذا من سمات قوة الدولة أن تكون لها سياسة خارجية سليمة تهدف إلى خدمة الدولة، ومن أهم مقومات قوة الدولة لكي تكُّون مثل هكذا سياسة خارجية هي قوتها الاقتصادية، وبما أنَّ العراق قد مرَّ بحروب طويلة وحصار اقتصادي، واحتلال أجنبي، وحرب طائفية، وحرب مع الإرهاب، وآخرها الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، وما جرى من فقدان الأمن، والاستقرار السياسي، فقد ضعفت قوته الاقتصادية، ممَّا أدَّى إلى ضعف سياسته الخارجية، لذا من أهم العوامل التي تساهم في تفعيل السياسة الخارجية للعراق تجاه دول الجوار والدول العربية والعالمية، وإعادة العراق بأنَّه ثقل وقطب سياسي، ومؤثراً في كثير من القضايا العربية والإقليمية، والعمل على إعادة التعايش فيما بين شعوب المنطقة، والعمل على استقراراها السياسي والأمني الداخلي ومحاربة الإرهاب، هو العامل الاقتصادي، ومن قنواته الاستثمار الأجنبي الذي يعمل على إعادة العلاقات السياسية بين الدول، وخصوصاً بين العراق والعالم الخارجي من جهة، وبين العراق ودول الجوار من جهة أخرى؛ لحل كثير من المشكلات، ويعمل الاستثمار الأجنبي على تقليل الفراغ السياسي، وتحجيم الفجوة بين العراق ودول العالم، وتعمل الدول –ومنها العراق بسبب ظروفها الاقتصادية وقلة مواردها المالية، ونقص الخبرات، وتردِّي الحالة التنظيمية والإدارية، وضيق قاعدة الصادرات، وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار المحلي المحدود فيها، وتدنِّي معدلات نمو الناتج المحلي– على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيزه للمساعدة في توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي، وزيادة إنتاجيته عن طريق إنشاء نظم وآليات جديدة؛ لتشجيع النشاط الاستثماري، وإزالة عديد من القيود والحواجز أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية، وجذب الاستثمار الأجنبي يحتاج بالدرجة الأولى إلى جهود حثيثة من أدوات السياسة الخارجية، وأهم أداة فيها هي (الدبلوماسية الاقتصادية)؛ إذ تحاول الدبلوماسية الاقتصادية تحقيق أهداف إستراتيجية وسياسية تبرز أهميتها، ويمكن إيجاز بعض الأهداف التي تعزِّز أهمية الدبلوماسية التي تحاول تحقيقها في الجوانب الإستراتيجية والسياسية:

1. استخدام النفوذ السياسي والعلاقات السياسية؛ لتعزيز التجارة الدولية، والاستثمار، لتحسين الأسواق، وتقليل تكاليف المخاطر في الصفقات عبر الحدود.

2. استخدام الأصول والعلاقات الاقتصادية؛ لزيادة المنافع المتبادلة للتعاون والعلاقات المستقرة

سياسياً، وزيادة الأمن الاقتصادي عن طريق التركيز على السياسات الهيكلية واتفاقيات التجارة والاستثمار الثنائية.

3. تعزيز المناخ السياسي السليم؛ لتحقيق الأهداف عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف، وهذا في المنظمات فوق الوطنية كمنظمة التجارة العالمية، والتعاون الاقتصادي والتنمية.

وشهد العراق بعد العام 2014 تحولاً كبيراً على صعيد العلاقات الخارجية مع المحيط الإقليمي والدولي بصورة كبيرة جداً، وتحوَّل نهج السياسة الخارجية العراقية الهجومية إلى المتوازنة المرنة؛ لتحقق انتقال كبير، وإعادة الثقة بين العراق، ولا سيَّما محيطه الإقليمي، ويمكن الاستفادة من هذا الانتقال في العلاقات الخارجية في جذب الاستثمار الأجنبي، والذي يكون عن طريق مجموعة من الأدوات، ومن أبرزها:

1. استغلال العلاقات الجيدة الذي يتمتع بها العراق مع المحيط الإقليمي، ولا سيَّما دول الجوار الجغرافي؛ لاستقدام الشركات الاستثمارية الكبيرة داخل العراق، ولا سيَّما في القطاعات الخدمية المهمة كقطاع الطاقة، والخدمات، والبنى التحتية.

2. تفعيل دور وزارة الخارجية والسفارات العراقية عن طريق تبنّي (سياسة تسويقية) تهدف إلى استحصال الاستثمار، وتشجيع الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات الكبرى للدخول بالاستثمار المباشر في العراق.

3. تنظيم حملة إعلامية خارج العراق للترويج واستقطاب الاستثمار الأجنبي عن طريق عقد مؤتمرات ومعارض اقتصادية دولية في عواصم عالمية مختارة.

4. استخدام الاستثمار الأجنبي وسيلة لتحفيز الدول الدائنة للعراق؛ لتخفيض الديون أو إلغائها مقابل حصولها على امتيازات خاصة عن طريق الاستثمار الأجنبي في العراق عن طريق نشاط دبلوماسي فاعل من قبل وزارة الخارجية.

يحتاج هذا الأمر إلى جهود حثيثة من قبل الحكومة العراقية، وتوجيه السياسة العامة للدولة، والتي جزء منها السياسة الخارجية في تكثيف الجهود العامة التي تسهِّل عملية دخول الاستثمار

الأجنبي عن طريق الطرائق الرسمية التي تتبانها الدولة في مؤسساتها الرسمية، ووزارة الخارجية، والسفارات أو الوزرات الأخرى المعنية، أو الطرائق غير الرسمية كالشركات الاستثمارية، ورجال الأعمال، وتعمل وزارة الخارجية عن طريق الملحقيات التجارية في السفارات العراقية بالخارج على تنسيق هذه الجهود وتسهيل الإجراءات حول ذلك، وخصوصاً أنَّ العراق متفاوض مع أربع دول مهمة في مجال الاستثمار وهي كل من: (روسيا، والتشيك، وهولندا، وإيطاليا)، ووَفْقاً لما بيَّنته هيئة الاستثمار الوطنية العراقية، ومجموعة دول ما يقدر عددها عشرون دولة يحاول العراق التفاوض معهم حول توسيع الاستثمارات داخل العراق، أو بدأ استثمارات جديدة، وهي كل من: (كندا، والصين، وكوريا الجنوبية، وتركيا، والنمسا، وسلوفاكيا، وبولندا، وإسبانيا، والبرتغال، ورومانيا، وليتوانيا، وإندونيسيا، وفيتنام، ولبنان، وسلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، والبحرين، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا)، ويعطي فرصةً جيدةً للسفارات العراقية؛ لتفاوض، وتحاول تقديم العروض؛ لجذب الاستثمارات.

تشكِّل السياسة الخارجية عاملاً مهماً في رسم السياسة الداخلية العراقية والعكس؛ لذا تحرص الحكومات على التعامل بحذر مع الفاعل الخارجي، وتوجيه السياسة الخارجية باتجاه متوازن ومحايد واتباع سلوك خارجي مرن، للحفاظ على كمية الدعم والتطوير على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ومع أنَّ الحكومة الجديد لم تمضِ كثيراً في عمرها الحكومة؛ إلا أنَّها أظهرت اهتماماً كبيراً بالفاعل الخارجي عن طريق اللقاءات، والاتصالات، والزيارات، والبيانات الحكومة الصادرة.

التوصيات

مع أنَّ الحكومة لم تعلن بصورة صريحة وواضحة عن سُلَّم أولوياتها في السياسة الخارجية؛ إلا أنَّها حاولت عن طريق مواقف عديدة أن تعبِّر عن أولوياتها في العلاقات الخارجية، وأين ستوجه سياستها الخارجية؛ لذا فالحكومة اليوم أمام تحدٍّ مهم لتحقيق جملة من الأمور على الصعيد الخارجي، من أهمها:

1. التوصل إلى حلول سريعة فيما يخص المياه، وخصوصاً مع الجانب التركي عن طريق تفعيل قنوات الدبلوماسية المائية من جانب، ومظاهر الردع في الدبلوماسية الاقتصادية من جانب آخر،

وخصوصاً أنَّ العلاقات التجارية ما بين العراق وتركيا ضخمة جداً، إذ تجاوز التبادل التجاري ما بين الاثنين ما يقارب (12) مليار دولار في عام 1202، والرقم في تزايد.

2. التنسيق المشترك ما بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم من جهة، وما بين الحكومة المركزية والدول المجاورة من جهة أخرى فيما يخص وجود عناصر (KPP)، وطرائق مكافحتهم، وضمان سلامة الأراضي العراقية، ومنع خرق السيادة، وحفظ الأمن في مناطق الإقليم عن طريق السماح للقوات الاتحادية الوجود في مناطق الإقليم لتأمين العناصر.

3. استثمار العلاقات الجيدة في الجانب الاقتصادي، وفتح الباب أمام شركات الاستثمار الأجنبي، ولا سيَّما الشركات الكبرى العالمية للاستثمار داخل العراق، وتقليل الإجراءات الروتينية المعقَّدة أمام هذه الشركات، وأهمها تعديل قانون الاستثمار، وإنشاء دائرة اقتصادية مشتركة ما بين وزارة الخارجية وهيئة الاستثمار الوطنية.

4. تنشيط وزارة الخارجية في معالجة الإخفاقات الإدارية والدبلوماسية، ولا سيَّما المشاركة الفعالة في المجتمع الدولي، وتنشيط دور الوزارة في حل القضايا العالقة عن طريق عقد المؤتمرات، والندوات، واللقاءات، وبرامج تطلقها الحكومة العراقية.

5. تنشيط دور الدبلوماسية الاقتصادية بكل الأوجه، واستخدام أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الرسمية، وغير الرسمية في كل التعاملات الخارجية، والعمل على التحول من بناء العلاقات السياسية إلى العلاقات الاقتصادية مع بعض الدول، ولا سيَّما الكبرى والمجاورة التي بدورها هذه العلاقات الاقتصادية تحقق الاستقرار النسبي، وبناء علاقات سياسية متوازنة وَفْق نظرية المصالح المتبادلة.